الجريمة والشرطة

ريتشارد ياروود ، جامعة بليموث

نُشر في مجلة أكسفورد ببليوغرافيات في الجغرافيا، تحرير ب. وارف، 2 نوفمبر 2015

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

تُعدّ الجريمة والخوف منها جانبين مهمين من جوانب الحياة اليومية ، ولذلك دُرستا عن كثب من قِبَل الجغرافيين البشريين الذين درسوا التفاعلات بين الجريمة والمكان والمجتمع . يُظهر وقوع الجريمة اختلافات مكانية كبيرة ، ولعلّه من غير المُستغرب أن يكون عمل الجغرافيين مُنصبًّا في البداية على رسم خرائط الجريمة وشرح أنماطها (فايف 2000) ، لا سيما في المراكز الحضرية في الغرب . وقد فُسِّر توزيع الجريمة بالرجوع إلى نظريات علم البيئة البشرية ، والبيئة العمرانية ، وأسواق الإسكان ، وأشكال الإدارة الحضرية ، بما في ذلك الشرطة . في حين أن رسم خرائط الجريمة ما يزال مهمًا ، لا سيما مع التطور المتزايد لنظم المعلومات الجغرافية ، فقد ازدهر هذا التخصص الفرعي ليشمل نطاقًا أوسع من الاهتمامات النظرية والتجريبية .

وقد استُخدمت النظريات النقدية للتساؤل عن طبيعة الجريمة ومدى انعكاسها على أوجه عدم المساواة الأوسع في المجتمع . على سبيل المثال ، درس الجغرافيون النسويون الجرائم ضد المرأة والطرق التي تساهم بها في استبعادها من المجتمع ، مسلطين الضوء على الجرائم التي غالبًا ما تكون خفية والمرتكبة في الأماكن الخاصة والمنزلية (فالنتين 1989) . ودرس آخرون كيفية ضبط الجريمة ، وكيف يساهم ضبط الجريمة بشكل متزايد في تجزئة وإعادة تشكيل الفضاء العام ، غالبًا بنتائج إقصائية (هربرت 2011) . وفي هذا الصدد ، عدت بعض الجرائم أيضًا شكلاً من أشكال المقاومة ، ودُرست في سياق التغيرات الاجتماعية والسياسية الأوسع .

يحتل البحث في جغرافية الجريمة مكانةً متخصصةً ؛ فقليلٌ من الجغرافيين ، على سبيل المثال ، يصفون أنفسهم بأنهم جغرافيو "جريمة" ، وقد يتماهون بدلاً من ذلك مع الجغرافيات الحضرية والاجتماعية والنسوية الأوسع التي تُثري دراساتهم . تتداخل علوم الجريمة وعلم الاجتماع والإحصاءات المكانية مع جغرافيات الجريمة ، وهذه التخصصات تُثري ، وقد استفادت ، من الدراسات الجغرافية . وما تزال البحوث في جغرافية الجريمة متنوعةً وحيويةً ، إذ تشمل العديد من مجالات الجغرافيا الاجتماعية والثقافية ، كما أنها تستفيد من النقاشات في علم الجريمة والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وتُسهم فيها .

لمحات عامة

شهدت فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات ازدهارًا ملحوظًا في مجال جغرافية الجريمة ، حيث صدرت العديد من الكتب المهمة ، منها كتاب "جغرافية الجريمة" لإيفانز و ديفيد هربرت (1989) ، و"جغرافية الجريمة الحضرية" لهربرت (1982) ، و"الجريمة والشرطة والمكان" لإيفانز وفيف وهربرت (1992) ، والتي حددت أجندة البحث في جغرافيات الجريمة في تلك الفترة . ولعله من المدهش عدم صدور أي كتب مؤخرًا تُقدم نظرة عامة على جغرافيات الجريمة ، على الرغم من تركيز الدراسات البحثية على جوانب محددة من هذا التخصص الفرعي . وبالمثل ، لا توجد مجلة تتناول جغرافية الجريمة تحديدًا . قد

يعكس هذا أن البحث في جغرافيات الجريمة نادرًا ما احتل مركز الصدارة في البحث الجغرافي (هربرت 1977، فايف 1991) . ومع ذلك ، يمكن العثور على مقدمات جيدة لجغرافيات الجريمة في كتب مرجعية عامة في الجغرافيا البشرية (فايف 2000، كوسكيلا 2009، فايف 2009)؛ توضح هذه الكتب كيف أثرت المناهج النموذجية المختلفة على طريقة دراسة جغرافيات الجريمة . كما يمكن العثور على مقدمات سهلة الوصول في الكتب المدرسية الرئيسية في الجغرافيا الاجتماعية والثقافية (كاتر وجونز 1989، باين 2000) التي تقدم حججًا محفزة ومدعومة جيدًا لدراسة الجريمة في إطار الجغرافيا البشرية . لقد طال انتظار صدور كتاب معاصر يقدم نظرة عامة على جغرافية الجريمة ، وسيكون إضافةً في الوقت المناسب لأي ببليوغرافيا تتناول هذا الموضوع .

مراجع في جغرافية الجريمة

(1) كاتر، جون وتريفور جونز، "الجريمة والفوضى". في الجغرافيا الاجتماعية. تحرير: ج. كاتر وت. جونز، 79-113. لندن: إدوارد أرنولد، ١٩٨٩

يُعد هذا الكتاب مقدمةً كلاسيكيةً لهذا التخصص الفرعي ، وقد كُتب في وقتٍ كان فيه البحث في الجريمة جزءًا أساسيًا من الجغرافيا الاجتماعية . يُقدم الكتاب نظرةً عامةً نقديةً على جغرافيات الجريمة ، متجاوزًا حدود رسم خرائطها نحو تفسيراتٍ نقديةٍ باستخدام منظورين إداريين وماركسيين . يُقدم هذا الأخير نظرةً ثاقبةً حول المقصود بالجريمة والآثار الاجتماعية لهذه الصراعات .

(2) إيفانز، ديفيد، نيكولاس فايف، وديفيد هربرت (المحررون). الجريمة، والشرطة، والمكان : مقالات في علم الجريمة البيئي . لندن : روتليدج، ١٩٩٢

سلسلةٌ من المقالات تُوضح مساهمة الجغرافيا في علم الجريمة . تعكس هذه السلسلة حقبةً كانت فيها الأبحاث في جغرافيات الجريمة نشطةً ، ولكن هيمنت عليها إلى حدٍ كبيرٍ المناهج البيئية .

(3) إيفانز، ديفيد وديفيد هربرت (المحرران) ، جغرافية الجريمة ، لندن: روتليدج، 1989

مجموعة مقالات ، معظمها من المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية ، تُقدم نظرة عامة شاملة على الأبحاث في جغرافية الجريمة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ، معتمدةً بشكل كبير على المناهج السلوكية والبيئية لدراسة التوزيع المكاني للجريمة وضبطها.

(4) فايف، نيكولاس، "الجريمة ، جغرافيا الجريمة". في قاموس الجغرافيا البشرية ، الطبعة الرابعة. حرره ر. جونستون، د. غريغوري، ج. برات، م. واتس، 120 .123أكسفورد: بلاكويل، 2000

يقدم هذا المدخل نظرة عامة ممتازة على هذا المجال الفرعي . فهو يتتبع تاريخ هذا التخصص الفرعي ، ويوضح كيف أثرت المدارس الفكرية المختلفة على دراسة الجريمة وتوزيعها المكاني .

(5) هربرت، ديفيد. جغرافية الجريمة الحضرية. لندن: لونجمان، ١٩٨٢. كان عمل ديفيد هربرت حول التوزيع المكاني للجريمة الحضرية مؤثرًا وعميقًا . يجمع هذا المجلد هذه الأبحاث ، ويُسلّط الضوء على أهمية المكان في دراسة أنماط الجريمة.

(6) هربرت، ستيف، "الجريمة". في قاموس الجغرافيا البشرية، الطبعة الخامسة. حرره د. غريغوري، ر. جونستون، ج. برات، م. واتس، وس. واتمور، ص 120. أكسفورد: بلاكويل، 2009

أحدث إضافة إلى قاموس الجغرافيا البشرية العريق أقصر بكثير من الطبعة السابقة . يقدم مقدمة موجزة لهذا التخصص الفرعي ، ويرسم الاتجاهات الحالية.

(7) كوسكيلا، هيل، "الجريمة/الخوف من الجريمة". في الموسوعة الدولية للجغرافيا البشرية. حرره ر. كيتشن ون. ثريفت، ص 334-339. لندن: سيج، 2009

توضح هذه المقدمة بعض المظاهر المكانية للجريمة قبل التعمق في دراسة الخوف أو الجريمة . يوضح هذا الفصل كيف يؤثر الخوف من الجريمة على مستويات عدة ، وكيف أثر على أشكال مختلفة من عمل الشرطة . ويُسلّط الضوء على أهمية النوع الاجتماعي .

(8)باين، راشيل، "الجريمة، المكان، وعدم المساواة". في مقدمة الجغرافيات الاجتماعية.
حرره ر. باين، م. بارك، د. فولر، ج. جوف، ر. ماكفارلين، م. غراهام، .253-231لندن: أرنولد، 2001.
هذا فصل مدروس وسهل الفهم، يُقدّم جغرافيات الجريمة من خلال دراسة توزيعها المكاني وتأثيرها على مختلف الفئات الاجتماعية . ويتخلله عرض موجز لدراسات حالة رئيسية .

رسم خرائط الجريمة

هناك تقليد جغرافي راسخ ركّز على رسم خرائط الجريمة وشرح توزيعها المكاني . وقد تناول العمل مواقع الجريمة ، بالإضافة إلى "رحلة الجريمة" وأماكن إقامة المجرمين . اعتمدت الدراسات المبكرة المرتبطة بمدرسة شيكاغو على نظريات علم البيئة البشرية لتفسير الجريمة ، مع الإشارة إلى المعايير الاجتماعية والبيئية التي ارتكز عليها نموذج الحلقة المركزية لبورغيس (شو وماكاي، 1942). وفسّرت الجريمة بالإشارة إلى الموقع الحضري ونوع الحيازة (هربرت، 1977) ، مما دفع الجغرافيين إلى الاعتماد على نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير انتشار الجريمة في أماكن معينة . ركز بعض الجغرافيين على تأثير ارتفاع معدل دوران السكان على الجريمة ، بينما جادل آخرون بأن ارتفاع معدلات الجريمة يعكس آليات عمل أسواق الإسكان المحلية والجهات المسؤولة عنها (بالدوين، وبوتومز، ووكر، 1976). كما اعتمد الجغرافيون على النظريات الثقافية الفرعية لدراسة كيفية "انتقال الجريمة ثقافيًا" بين الفئات الاجتماعية . تتطلب جميع هذه المناهج الحذر، فكما يُعلق كاتير وجونز (1989)، "من المرجح أن العوامل التي تُحدد على أنها سائدة في علاقتها بالجريمة والانحراف... ليست واقعًا اجتماعيًا بقدر ما هي بناء إحصائي ، أي نزوة رياضية عشوائية . " (ص 88).

كتب ريتشارد بيت (1975) نقدًا لاذعًا لتحليل أنماط الجريمة ، مُجادلًا بأنه تواطأ مع النخب النافذة التي تستخدم الجريمة لتهميش فئات أخرى (ينظر قسم الجريمة والجغرافيا الجذرية). على الرغم من هذه الانتقادات ، استمر البحث في جغرافية الجريمة، وساعده ظهور أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) ونشر بيانات الجريمة على نطاق أوسع ، وكلاهما يعني أنه يمكن رسم الجريمة بدقة أكبر ونمذجتها بمزيد من التطور على المستويات الجزئية . انخرط الأكاديميون والممارسون في تحديد "بؤر الجريمة" بهدف توجيه موارد الشرطة إلى حيث تشتد الحاجة إليها ، والتنبؤ بأماكن وقوع الجرائم . جادل المدافعون بأن هذا أدى إلى انخفاض كبير في معدلات الجريمة ، بينما يشير الجغرافيون النقديون إلى أن تحليل الجريمة يمثل شكلاً من أشكال المراقبة التي تساهم في تصنيف المناطق والاستقطاب الاجتماعي (غراهام 1998).

في الواقع ، ابتعد العديد من الجغرافيين عن رسم خرائط الجريمة ، تاركين إياها إلى حد كبير حكراً على محللي البيانات والإحصائيين المكانيين . تعتمد صحة رسم خرائط الجريمة أيضاً على دقة بيانات الجريمة . من المعترف به على نطاق واسع أن الجريمة لا يتم الإبلاغ عنها وتسجيلها بشكل كافٍ . في الواقع ، تعرضت بعض قوات الشرطة لانتقادات لتلاعبها ببيانات الجريمة لتحسين أرقام الأداء . في محاولة للتغلب على هذه المشكلات ، سعى الجغرافيون والهيئات الحكومية إلى إجراء مسوحات تكشف عن "الظلام" للجرائم غير المبلغ عنها ، بالإضافة إلى تأثيرها على حياة الناس . على سبيل المثال ، يُجرى مسح الجريمة في إنجلترا وويلز بانتظام ، ويعتمد على مقابلات شخصية لتقدير مستويات الجرائم غير المُبلّغ عنها . وبالمثل، جادل بعض الجغرافيين بأن المسوحات التي تعتمد على "العلامات" لا تُسجّل الجغرافيات العاطفية للجريمة (بين

2000)، مما دفع البحث إلى الابتعاد عن تحليل البيانات الكمية نحو تحقيقات نوعية تُقدّم روايات أكثر دقة عن الخوف من الجريمة (بنظر قسم الخوف من الجريمة).

(1) بالدوين، جون، أنتوني بوتومز، ومونيكا ووكر. المجرم الحضري. لندن: تافيستوك، 1976

تنتقد هذه الدراسة التي أُجريت في شيفيلد ، المملكة المتحدة ، من ربطوا ارتفاع معدلات الجريمة بعدم الاستقرار الاجتماعي ، وخلصت بدلاً من ذلك إلى أن بعض أعلى معدلات الجريمة وُجدت في المناطق البلدية المستقرة نسبيًا قبل الحرب . وتُشير إلى ضرورة توخي الحذر عند محاولة مساواة معدلات الجريمة مع بيئات اجتماعية مُحددة.

(2) فرانك، ريتشارد، مارتن أ. أندرسن، وماركوس فيلسون. "التنوع الجغرافي للجريمة : أدلة من كولومبيا البريطانية"، الجغرافيا التطبيقية 34 (2012): 180-188

تُجسّد هذه الورقة البحثية العملَ على رسم خرائط "مسارات الجريمة" أو المسارات والمسافات التي يقطعها المجرمون لارتكاب الجرائم.

(3) غولدسميث، فيكتور، فيليب ماكغواير، جون مولينكوف، وتيموثي روس. تحليل أنماط الجريمة: آفاق الممارسة. نيويورك: سيج، 2000

تعتمد هذه المجموعة المُحرّرة على تحليل أنماط الجريمة على المستوى الجزئي في جميع أنحاء نيويورك ، لإثبات الأهمية المتزايدة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS) في رسم خرائط الجريمة والتنبؤ بها . كما تُجسّد نهج رسم الخرائط المكانية لجغرافيات الجرائم .

(4) هيربرت، ديفيد. "دراسة مناطق الجنوح - منهج جغرافي اجتماعي" معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين 1 (1976): 472-492

في هذه الورقة ، درس هربرت السمات الاجتماعية والبيئية للمجرمين - بما في ذلك الأسرة ، والحي ، والمدرسة ، والعمل ، والثقافة - وكيفية رسم خرائط لها عبر أحياء مختلفة في كارديف ، ويلز. ويشير إلى أن ما يُسمى بمناطق الجنوح تشترك في "عناصر نمط حياة وقيم مشتركة تميز سكانها عن سكان أجزاء أخرى من المدينة" (ص 490).

(5) هربرت، ديفيد. جغرافية الجريمة الحضرية . لندن: لونجمان، 1982 أجرى ديفيد هربرت عددًا من الدراسات المؤثرة حول أنماط الجريمة ، وارتبط قسمه في جامعة سوانزي ارتباطًا وثيقًا بعلم الجريمة البيئي. يقدم هذا الكتاب لمحة عامة عن أعماله ، ويركز على دراسات سوانزي ، ويلز، وأوكلاهوما سيتي ، الولايات المتحدة الأمريكية . في كلتا الحالتين ، يُفحص ويُرسم خرائط للجوانب المادية للتصميم ، واستخدام الأراضي ، والموقع ، والديناميكيات الاجتماعية ، فيما يتعلق بالتوزيع المكاني للجريمة.

(6) ليبو، جيمس ومايكل لايتنر. "مقدمة: التقدم في البحث في جغرافية الجريمة"، الجغرافي المحترف 63 (2011): 161-173

ينتقد هذا المقال المواقف المتطرفة تجاه الجريمة ، ويزعم أنها همشت البحث في جغرافيات الجريمة . ويرد المؤلفون بالدفاع عن أهمية تحليل أنماط الجريمة في البحث والممارسة الجغرافية .

(7) نيلسون، أماندا، روزماري برواملي، وكولين توماس. "تحديد الأنماط المكانية والزمانية الدقيقة للجرائم العنيفة والاضطرابات في مركز المدينة البريطانية" الجغرافيا التطبيقية 21 (2001): 249-274

تستخدم هذه الورقة البحثية من "مدرسة سوانزي" بيانات دقيقة لرسم خريطة للجرائم العنيفة والاضطرابات في مدينتين بريطانيتين . في الليل ، تحدد الورقة بؤرًا ساخنة مرتبطة بالاقتصاد الليلي ، وفي النهار، بتجارة

التجزئة في مركز المدينة . تُعد هذه الورقة واحدة من الأوراق البحثية المعاصرة القليلة التي كتبها جغرافيون حول رسم الخرائط المكانية للجريمة.

(8) الجغرافي المحترف 63:2، التركيز: المنهجيات المكانية لدراسة الجريمة.

يقدم هذا العدد الخاص خمس أوراق بحثية متعددة التخصصات تُركز على استخدام المنهجيات المكانية لفهم جغرافية الجريمة في المدن الأمريكية . ويلفت المحررون الانتباه إلى القيمة التطبيقية لمثل هذه الأبحاث.

(9) شو، كليفورد، وهنري ماكاي. جنوح الأحداث والمناطق الحضرية. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1942

دراسة كلاسيكية من "مدرسة شيكاغو" رسمت خريطة لجرائم الأحداث في خمس مدن أمريكية ، واستخدمت نموذج الحلقة متحدة المركز لبورغيس لنمذجة وقوع الجريمة في مختلف المناطق الحضرية.

الخوف من الجريمة

أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن الخوف من الجريمة غالبًا ما يكون أكثر إضعافًا من الجريمة نفسها . وقد أجرت العديد من الحكومات والباحثين مسوحاتٍ تسعى إلى قياس الخوف من الجريمة والنظر في كيفية تأثيره على أنماط الحياة اليومية . ومن الأسئلة الشائعة ، على سبيل المثال ، ما إذا كان الشخص يشعر بالأمان عند المشي بمفرده ليلًا ، وإلى أي مدى يحدّ ذلك من سلوكه . وقد استكشف الجغرافيون هذه القضايا بمزيد من التفصيل ، أولًا، من خلال دراسة كيفية تمييز الخوف من الجريمة وفقًا للخصائص الاجتماعية المختلفة مثل العمر والجنس (ينظر قسم "الجنس والجريمة") ، والتوجه الجنسي ، والعرق (باين، 2001) . ثانيًا، والأهم من ذلك ، استعان الجغرافيون بنظريات نقدية للنظر في كيفية انعكاس الخوف من الجريمة على المجتمع . وتأثيراتها على التفاوتات الاجتماعية والمكانية في المجتمع . وقد دفع هذا الجغرافيين إلى دراسة كيفية تأثير قضايا مثل العنصرية والتمييز الجنسي ورهاب المثلية على الجريمة والمجتمع وعمل الشرطة فيه . وقد قدمت سوزان سميث ورايتشل باين مساهمة مستدامة في هذا العمل ، وسلطتا الضوء على أهمية المكان في وضع سياق لكيفية شعور مختلف الفئات الاجتماعية بالخوف على نطاق واسع.

(1) باين، راشيل. "المكان والعلاقات الاجتماعية والخوف من الجريمة: مراجعة" التقدم في الجغرافيا البشرية 24 (2000): 365-387

هذه مراجعة مهمة تتناول كيف ينبغي أن يرتكز فهم الخوف على فهم الطرق التي تتفاعل بها التغيرات التاريخية والمعاصرة مع الهويات والعلاقات الاجتماعية . وبهذه الطريقة ، تؤكد على أن الخوف من الجريمة يتوقف على الفهم المحلي للمكان والطريقة التي يتم بها الشعور بالتغيير بشكل مختلف عبر مختلف المساحات.

(2) باين، راشيل "الجنس، العرق، العمر، والخوف في المدينة" دراسات حضرية 38 (2001): 899-913

تتجاوز هذه الورقة البحثية تحليل الخوف الثنائيات التقليدية المتمثلة في "الضحايا - الجناة" و"المُهاب - الخائف" ، وتدرس بعض الطرق المعقدة التي قد تكون بها المجموعات المُصنفة على أنها "مُهاب" ، مثل الشباب ، "خائفة" أيضًا . وتُسلّط الورقة الضوء على أهمية المكان كسياق لهذه الهويات والمخاوف .

(3) باين، راشيل، سو جراندي، سالي جيل، إليزابيث تاونر، جيف سباركس، وكيت هيوز. "ما دمتُ أحمل هاتفي المحمول: الهواتف المحمولة ، والحياة الحضرية ، وجغرافيات سلامة الشباب". المجلة الدولية للبحوث الحضرية والإقليمية، المجلد 29 (2005): 814-830.

تقدم هذه المقالة رؤىً حول كيفية تعامل الشباب مع الخوف والمساحة والحياة اليومية ، واستخدام التقنيات ، وهذه المرة الهواتف المحمولة ، للتخفيف من هذه المخاوف.

(4) سميث، سوزان. "الجريمة وبنية العلاقات الاجتماعية". معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين، المجلد 9 (1984): 427-442.

تستند سميث إلى دراسة أجريت في برمنغهام في المملكة المتحدة لبحث كيفية انعكاس الجريمة والخوف منها على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمع المناطق الحضرية الداخلية ، وتأثيرهما عليها. وتبحث في كيفية تجلي هذه البنى يوميًا.

(5) سميث، سوزان. الجريمة والمساحة والمجتمع . كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٦

كان هذا الكتاب، الذي يُحدد الأجندة ، من أوائل الدراسات الجغرافية التي حللت العلاقة بين الجريمة والاتجاهات الاجتماعية في بريطانيا . ويعتمد على التحليل الإثنوغرافي لرسم كيفية تأثير الخوف من الجريمة على الاستجابات الفردية والمؤسسية لها . كما يُظهر كيف أن معدل حدوث الجريمة وتأثيرها وأهميتها الاجتماعية يعكسان التوزيع المتفاوت للسلطة عبر المناطق .

(6) جيل فالنتاين، ""العصي والحجارة قد تكسر عظامي" : جغرافيا شخصية للتحرش" أنتيبود 30 (1998): 305-332

تقدم جيل فالنتاين رواية مؤثرة وشخصية لتجاربها في حملة طويلة من التحرش بدافع رهاب المثلية ضدها . وتقدم رواية مباشرة عن كيفية تأثيرها على استخدامها وفهمها للمكان ، وبذلك ، تتجاوز الحدود بين الفهم الأكاديمي والخبرة الشخصية . ونظرًا لأن الجريمة غالبًا ما تُدرس كموضوع (بعيد) من قبل الجغرافيين ، فإن هذه الرواية الشخصية تُقدم شهادة قوية على آثارها العاطفية والوجدانية .

(7) ياروود، ريتشارد . "ريف حصري ؟ قلق الجريمة ، الإقصاء الاجتماعي ، والشرطة المجتمعية في قريتين إنجليزيتين" الشرطة والمجتمع 20 (2010): 61-78

ركزت الأعمال المتعلقة بالخوف من الجريمة بشكل رئيسي على البيئات الحضرية . تُوسّع هذه الورقة نطاق تحليلها ليشمل المناطق الريفية ، مستخدمةً دراسة حالة في ريف إنجلترا للنظر في كيفية توفير الأماكن الريفية والتركيبات الاجتماعية للريف سياقًا للخوف والإقصاء الاجتماعي.

النوع الاجتماعي والجريمة

يختلف شعور الرجال والنساء بالجريمة والخوف منها . وبينما لوحظ ذلك في العديد من مسوحات الجريمة ، اتخذت البحوث الجغرافية موقفًا أكثر انتقادًا ، مستندةً إلى مناهج نسوية لدراسة كيفية استخدام الجريمة لقمع المرأة وتعزيز المجتمع الأبوي . وبينما ساهم بعض الجغرافيين في رسم خرائط الجرائم ضد المرأة في الأماكن العامة ، لفت آخرون الانتباه إلى الجرائم في الأماكن الخاصة ، مثل العنف المنزلي أو الاعتداء الجنسي ، والتي غالبًا ما تكون مخفية عن الأنظار وعن إحصاءات الجريمة . وقد بحثت الدراسات مؤخرًا في المفارقة المتمثلة في أنه على الرغم من أن الرجال أقل خوفًا من الجريمة في الأماكن العامة ، إلا أن لديهم احتمالًا أكبر لأن يصبحوا ضحايا .

(1) براونلو، أليك. "جغرافيا خوف الرجال" Geoforum 36 (2005): 581-592

يستكشف براونلو المفارقة المتمثلة في أن الرجال ، في حين أنهم أكثر عرضة لخطر جرائم العنف في الأماكن العامة ، يبدو أنهم يُظهرون خوفًا أقل منها . ويجادل بأن التوقعات الذكورية بالجرأة تُخفي خوفًا مزمنًا من

جرائم العنف التي تُشكل تجارب الرجال في الأماكن العامة . كما تُسهم العنصرية والتهميش الاقتصادي في تعزيز هذه المخاوف.

(2) باين، راشيل "الجغرافيات الاجتماعية لخوف النساء من الجريمة" معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين 22 (1997): 231-244

تُعدّ هذه دراسة مهمة تُسلّط الضوء على الجغرافيات المُعقدة لخوف النساء . ويركز على أربعة مجالات للتحليل الجغرافي - القيود المفروضة على استخدام الفضاء الحضري ، وأهمية الفضاء العام والخاص في إدراك الخطر، والبناء الاجتماعي للفضاء إلى أماكن "آمنة" و"خطيرة" ، والسيطرة الاجتماعية على مساحات النساء - وكيف يمكن أن تختلف هذه المجالات وفقًا للطبقة الاجتماعية للمرأة ، وعمرها ، وإعاقتها ، وأمومتها.

(3) باين، راشيل. "زلازل المشاعر: الخوف والنشاط أثناء العنف المنزلي"، الجغرافيا الاجتماعية والثقافية 15 (2014): 127-150

تتناول هذه الورقة البحثية الاستجابات للعنف المنزلي ، وتعده شكلاً من أشكال النشاط . وتركز على الخوف الناتج عن الاعتداءات في الأماكن المنزلية ، وتدرس كيفية تحول هذا الشعور مع مرور الوقت . وتكشف كيف يُقيّد الخوف العمل ، ولكنه يُسهم أيضًا في طريقة إدارته ومواجهته . وتتتبع باين كيف يُمكن لأشكال المقاومة الصغيرة أن تُحدث تغييرًا جماعيًا على نطاقات أوسع.

(4) بانيلي، روث، آنا كراك، وجو ليتل. "المطالبة بالمساحة والمجتمع : استراتيجيات المرأة الريفية للتعايش مع الخوف وتجاوزه"، Geoforum 36 (2005): 495-508

يضع العمل في هذه الورقة البحثية مفاهيم الجرأة والشجاعة والتمكين في سياقها الصحيح ، وذلك لدراسة كيفية تعايش المرأة مع تجارب الخوف وتجاوزها ، بما في ذلك الجريمة والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي . وبعيدًا عن الشعور بالضحية والسلبية ، يوضح المؤلفان كيف يتم التعامل مع الخوف والشجاعة في آن واحد في حياة المرأة بطرق معقدة.

(5) باوسون، إريك وجلين بانكس. "الاغتصاب والخوف في مدينة نيوزيلندا"، المنطقة 25 (1993): 55-63

تستند هذه الدراسة المبكرة حول الجريمة ضد المرأة ، وتحديدًا الاغتصاب ، إلى إحصاءات الجريمة المبلغ عنها وبيانات المسوحات لتحديد الأماكن التي تشعر فيها النساء بأكبر قدر من التهديد في مدينة نيوزيلندية (كرايستشيرش) . وتشير إلى أن العديد من الشباب يشعرون أيضًا بعدم الأمان في الأماكن الخاصة والمنزلية.

(6) فالنتين، جيل. "جغرافية خوف المرأة"، المنطقة 21 (1989): 385-390

في هذه الورقة البحثية المهمة وواسعة الانتشار، تستخدم فالنتين نظريات نسوية لنقد خوف المرأة من الجريمة . وتُسلّط الضوء على أنه على الرغم من أن غالبية الاعتداءات الجنسية تقع في الأماكن المنزلية ، إلا أن الجرائم ضد المرأة يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تحدث في الأماكن العامة ، مما يُقيّد حياة المرأة ويستلزم وجود مرافقين من الرجال . تعكس هذه الممارسات استخدام المجتمع الأبوي للجريمة والخوف منها لقمع النساء .

(7) وارينغتون، مولي. "يجب أن أخرج": جغرافيات العنف المنزلي معاملات معهد الجغرافيين البريطانيين 26 (2001): 365-382

تتناول هذه الورقة آثار العنف المنزلي ، مُركزةً على النساء القادرات على التحرر من منازل العنف والبحث عن الأمان في الملاجئ أو منازل جديدة . تكشف وارينغتون أن العديد من هؤلاء النساء يعشن في خوف من أن يتعقبهن شركاء عنيفون ، مما يؤدي إلى تقييد حياتهن مكانيًا.

الجريمة في المناطق الريفية

اتجهت الأبحاث المتعلقة بجغرافية الجريمة إلى التركيز على المناطق الحضرية ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المدن (يارووود ٢٠٠١) . وقد أظهرت مجموعة من الأبحاث لفتت دراسةٌ حديثةٌ الانتباهَ إلى الجريمة في المناطق الريفية وآثارها على المجتمع الريفي . وقد أظهرت الدراسة أنه على الرغم من انخفاض معدلات الجريمة في المناطق الريفية ، إلا أن الجريمة والخوف منها قد يُشكلان مشكلةً في المناطق الريفية . وقد ركزت بعض الدراسات على الجرائم التي تنفرد بها المناطق الريفية ، مثل جرائم الحياة البرية (فايف وريفز، ٢٠١١) ، بينما بحثت دراساتٌ أخرى في كيفية تأثير البناءات الاجتماعية وأداء الريف على الخوف من الجريمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تُسهم الجريمة في الشعور بالعزلة ، خاصةً عندما يشعر السكان بأنهم بعيدون عن متناول الشرطة . كما بحثت دراساتٌ أخرى في كيفية إخفاء الريف والبعد عن خدمات الدعم للعنف المنزلي والجرائم ضد المرأة . وبحثت دراساتٌ نقديةٌ في كيفية تضافر خطابات الريف والإجرام والاختلاف الثقافي في جماعاتٍ "أخرى" مُحددة في الريف . فعلى سبيل المثال ، غالبًا ما يُوصف المسافرون بأنهم مُجرمون لأنهم يتحدون الرؤى المُهيمنة والمستقرة للريف.

(1) كريس كونين. الصراع والسياسة والجريمة : مجتمعات السكان الأصليين والشرطة. نيو ساوث ويلز: ألين وأونوين، 2001

يُسلِّط هذا التقرير الضوء على كيفية كون العنصرية ، وليس الريف ، مسؤولة عن العديد من القضايا المرتبطة بالجريمة في المناطق المعزولة من أستراليا . ويُحلِّل طبيعة الجريمة في المناطق النائية ، وأسباب التوترات بين السكان الأصليين الأستراليين والشرطة.

(2) نيكولاس فايف، وأليسون ريفز، "الخط الأخضر الرفيع ؟ تصورات الشرطة لتحديات ضبط جرائم الحياة البرية في اسكتلندا".

(3) في كتابي "ضبط الأمن الريفي" و"ضبط الأمن الريفي: هل هو ريفٌ شرطي؟"، تحرير روبرت آي موبي وريتشارد يارووود، 169-182. فارنهام: أشجيت.

فصلٌ شيقٌ يتناول دور ضباط الشرطة المكلفين بضبط الجرائم البيئية وجرائم الحياة البرية في اسكتلندا. يكشف هذا البحث كيف تُناقَش أفكار الجريمة البيئية وتُطبَّق.

(4) مجلة الدراسات الريفية، عدد خاص سيصدر قريبًا حول الجريمة الريفية وسلامة المجتمع.

يجمع هذا العدد الخاص سلسلة من الأوراق البحثية التي أعدها جغرافيون وعلماء إجرام . وبالاستناد إلى أدلة تجريبية من مجموعة من البلدان ، تُقدِّم الأوراق البحثية في هذا العدد وجهات نظر انتقائية حول عمل الشرطة الريفية في البلدان الأكثر تقدمًا اقتصاديًا.

(5) جو ليتل، وروث بانيلي، وآنا كراك. "خوف النساء من الجريمة: منظور ريفي"، مجلة الدراسات الريفية 21 (2005): 151-163.

يستند هذا البحث إلى العمل في نيوزيلندا والمملكة المتحدة لتقديم وجهات نظر نسوية مهمة حول خوف النساء من الجريمة في المناطق الريفية . ويُظهر أن المفاهيم الشائعة ، والتي غالبًا ما تكون ذكورية ، للريف على أنه مكان ودود وآمن وخالٍ من الجريمة إلى حد كبير، تُخفي مخاوف النساء بشأن سلامتهن الشخصية.

(6) موبي، روبرت الأول وريتشارد يارووود (المحرران)، الشرطة الريفية وضبط الأمن في الريف: هل هو شرطي في الريف؟، فارنهام: آشجيت، ٢٠١١

تعتمد هذه المجموعة المُحرَّرة على أعمال الجغرافيين وعلماء الجريمة لتقديم رؤى دولية حول الجريمة الريفية وضبط الأمن . يُقدِّم الكتاب رؤىً واسعة النطاق حول طبيعة الجريمة الريفية وأساليب ضبط الأمن، بالإضافة إلى طرح أفكار نظرية مُختلفة لتحسين فهمها.

(7)فاندربيك، روبرت "الشباب والعنصرية والمكان في قضية توني مارتن" أنتيبود 35 (2003): 363-384

يستند هذا البحث إلى حادثة شهيرة وقعت في الريف البريطاني لتحليل كيفية تصوير وسائل الإعلام للمُسافرين بطرق نمطية ، ربطتهم بمخاوفهم بشأن "الشباب الخطرين" و"الطبقة الدنيا" و"التهميش الاجتماعي" . وبناءً على ذلك ، يُبيِّن البحث كيف يُسهم الخوف من الجريمة و"الآخر" في التهميش من الريف.

(8)ياروود، ريتشارد. "الجريمة والشرطة في الريف البريطاني : بعض أجندات البحث الجغرافي المعاصر" علم الاجتماع الريفي 41 (2001): 201-219

تُعد هذه الورقة البحثية من أوائل الأوراق البحثية التي تُجادل بضرورة إجراء دراسة جغرافية للجريمة في المناطق الريفية . وتُشير إلى الحاجة إلى مزيد من المعرفة حول طبيعة الجريمة الريفية وأنماطها ؛ وكيفية اختلاط التهديد الإجرامي بالتهديدات الثقافية ؛ وكيفية ضبط الأمن في الريف.

(9)ياروود، ريتشارد، وغراهام غاردنر. "الخوف من الجريمة، والتهديد الثقافي، والريف" المنطقة 32 (2000): 403-411

استنادًا إلى دراسة أجريت على قرية في إنجلترا ، تبحث هذه الورقة البحثية في كيفية شعور سكانها بالخوف من الجريمة . وتُميز بين الأنشطة الإجرامية وتلك التي تُشكل تهديدًا ثقافيًا ، مثل التعدي على ممتلكات الغير أو "التسكع" في مواقع القرى .

جغرافيات الشرطة وعمل الشرطة

ترتبط دراسة الجريمة بأدبيات تتناول طرق ضبطها . ركزت الدراسات الأولية على كيفية تنظيم قوات الدولة للمكان والزمان لحفظ الأمن في أماكن مختلفة (فايف، ١٩٩١). كشفت دراسة ستيف هربرت الإثنوغرافية لشرطة لوس أنجلوس (LAPD) عن الطرق التي استُرشد بها عمل الشرطة من خلال ترتيب معياري للهياكل والقواعد (هربرت، ١٩٩٦). وفي الآونة الأخيرة ، شكك عمل هربرت في الفكرة السائدة بأن المجتمع يجب أن يوفر أسسًا لعمل الشرطة المحلية (هربرت، ٢٠٠٦). وقد أبرز جغرافيون آخرون أهمية وكالات أخرى، وخاصةً تلك التابعة للقطاعين الخاص والتطوعي، في طريقة ضبط أمن أماكن محددة ، وكيف تُسهم هذه الوكالات في اختلاف تجارب عمل الشرطة (ياروود، ٢٠٠٧).

أُولي اهتمام كبير لأشكال الشرطة الإقصائية ، لا سيما من قِبل الهيئات الخاصة المُكلفة بتأمين المساحات الخاصة ، وكيف تُساهم هذه الأشكال في تحديد وإعادة تشكيل الفضاء الحضري (ينظر أيضًا قسم الجريمة والسلطة والإقصاء). وقد درس جغرافيون آخرون الأشكال الرسمية وغير الرسمية للشرطة المجتمعية ، وتسائلوا عن مدى تمثيلها للمجتمع الأوسع ، أو ما إذا كانت تُساهم بشكل أكبر في تعميق التفاوتات الاجتماعية.

(1)فايف، نيكولاس. "الشرطة، المكان، والمجتمع - جغرافية الشرطة" التقدم في الجغرافيا البشرية 15 (1991): 249-267

تُعد هذه الورقة البحثية من أوائل الأوراق البحثية التي استعرضت أهمية الشرطة للجغرافيا . وقد سلطت الضوء على تطور قوات الشرطة الحديثة ، وتنظيمها المكاني ، وتأثير أفعالها في أماكن مختلفة . وتشير إلى أن الشرطة نادرًا ما تشغل مركز الاهتمام في البحث الجغرافي.

(2) فايف، نيكولاس. "المكان، الزمان، والشرطة - نحو فهم سياقي لعمل الشرطة" البيئة والتخطيط د- المجتمع والمكان 10 (1992): 469 481

استنادًا إلى البيانات الإثنوغرافية، يستخدم فايف جغرافية هاجرستراند الزمنية لتقييم آثار "قيود" القدرة ، والاقتران ، والتوجيه على ضبط الشرطة في أماكن معينة . يتناول هذا الكتاب تنظيم عمل الشرطة ، ودور المجتمع، وتأثير القانون على ممارسة الشرطة.

(3) هربرت، ستيف. فضاء الشرطة : الإقليمية وإدارة شرطة لوس أنجلوس. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1997.

يُعد هذا الكتاب كتابًا مهمًا مثّل نهجًا أكثر نقدًا لفهم جغرافيات عمل الشرطة . ويبحث في كيفية تحكم التنظيم المعياري للهياكل والقواعد في أعمال الشرطة . وشملت هذه الهياكل الرسمية ، مثل القانون وبيروقراطية الشرطة ، بالإضافة إلى الأخلاق الشخصية وسلوك الضباط الأفراد .

(4) هربرت، ستيف. "المواطنون، رجال الشرطة، والسلطة: إدراك حدود المجتمع". شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 2006.

يركز هذا البحث على نقد فكرة المجتمع وكيفية تطبيقها على عمل الشرطة . يُجادل بأن المجتمعات لا تستطيع تحمّل المسؤولية التي تُلقيها عليها برامج الشرطة المجتمعية ، وأنها تفتقر إلى القوة السياسية اللازمة للتعبير عن مخاوفها وإحداث تغيير هادف.

(5) هيبارد، فيل. "العمل المجتمعي ونزوح دعارة الشوارع : أدلة من المدن البريطانية"، جيوفورم 29 (1998): 269-286

يُركز هوبارد على أعمال الشرطة غير الرسمية التي تقوم بها مجموعات من المواطنين في حي الضوء الأحمر في برمنغهام . ويتتبع كيف أدى الزحف المستمر على الأرصفة إلى تشكيل دوريات للسكان كانت غير رسمية في البداية ، ثم أُدرجت لاحقًا في استراتيجيات الشرطة الرسمية . يُلقي هوبارد نظرة ناقدة على هذه الأنشطة ، ويطرح أسئلة حول أعمال الشرطة وتنظيم العمل في مجال الجنس ، والتي تُشكل أسس عمله المستقبلي في هذه المواضيع.

(6) باش، تيل، وجيمس سيدواي. "الأمن والمساحة في مابوتو" البيئة والتخطيط، المجلد 42 (2010): 1555-1576

تتتبع هذه الورقة البحثية الشيقة مسارات مختلفة عبر مابوتو، وترصد من خلالها كيف تقوم مختلف الهيئات الحكومية والخاصة بتقسيم المساحة وتأمينها . كما تقدم نظرة ثاقبة نادرة على الجريمة والشرطة في عالم الأغلبية.

(7) باش، تيل، ريتشارد يارووود، وجيمس سيدواي. "التكتيكات الإقليمية: الأهمية الاجتماعية والمكانية لاستراتيجيات الشرطة الخاصة في كيب تاون"، دراسات حضرية (2013): 1559-1575.

يقدم باش وآخرون رؤىً حول كيفية إنشاء المناطق والسيطرة عليها من قبل وكالات الأمن الخاصة لاستبعاد الأشخاص المهمشين من مساحات الاستهلاك في وسط مدينة كيب تاون . يساهم الخوف من الجريمة ، وطريقة ضبطها ، في ظهور أشكال جديدة من الفضاء الحضري.

(8) يارووود، ريتشارد "جغرافيات الشرطة"، التقدم في الجغرافيا البشرية 31 (2007ب): 447-466.

تُجادل هذه الورقة البحثية بضرورة دراسة الشرطة بدلاً من مجرد الشرطة . وتتساءل عن المقصود

بالشرطة والقيم التي تُمثلها . تلفت الورقة البحثية الانتباه إلى الأهمية المتزايدة للقطاعين الخاص والتطوعي والمجالات التي يحرسانها.

الجريمة والمراقبة

تُعدّ المراقبة سمة مهمة من سمات تدابير منع الجريمة الظرفية التي تسعى إلى الحد من فرص ارتكاب الجرائم من خلال "مراقبة الشارع" ، وتشديد الرقابة على الأهداف ، والإدارة البيئية . دعا مؤلفون مثل أوسكار نيومان وأليس كولمان إلى تصميم البيئة الحضرية لتحسين المراقبة الطبيعية . أثار عمل كولمان جدلاً واسعاً لأنه أشار إلى وجود صلة بين تصميم المباني والجريمة ، بدلاً من الظروف الاجتماعية التي تدعم الحي السكني . ودعا مؤلفون آخرون ، مثل جين جاكوبس، إلى توثيق التعاون المجتمعي لتسهيل ما أسمته شبكات المراقبة الطبيعية المكونة من أشخاص يعيشون ويعملون في الأحياء السكنية . وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الأفكار جزئياً من خلال برامج مجتمعية مثل "مراقبة الأحياء" . كما ساهمت التقنيات الجديدة في تطوير ثقافة المراقبة . الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) هي شكل بصري خاص للمراقبة يعمل في كل من الأماكن العامة والخاصة ، وقد حظيت باستثمارات كبيرة. كما تعمل أشكال المراقبة العلنية كآلية تأديبية ، تُجبر الناس على التصرف بمسؤولية ومراقبة سلوكهم بطرق تُعد مناسبة لتلك المساحة . أما أشكال المراقبة الأخرى فهي أكثر دقة وتعتمد على التدابير الإلكترونية لمراقبة الجرائم المحتملة.

(1) كولمان، أليس. يوتوبيا قيد المحاكمة : الرؤية والواقع في الإسكان المخطط. لندن: هيلاري شيبمان، 1985

أكدت هذه الدراسة المثيرة للجدل ، وإن كانت مؤثرة ، أن البيئات المبنية سيئة التصميم هي المساهم الأكبر في الجريمة ، وبالتالي ، يمكن تصميم الجريمة من خلال المباني من خلال تحسين المراقبة . وقد تعرض عملها لانتقادات بسبب نهجه البيئي الاجتماعي الذي فشل في مراعاة الإقصاء الاجتماعي والفقر بشكل كامل.

(2) فايف، نيكولاس وجوناثان بانيستر. مراقبة المدينة : مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة في الأماكن العامة، المنطقة ٢٨ (١٩٩٦): ٣٧-٤٦

كُتب هذا البحث في وقتٍ كانت فيه كاميرات المراقبة التلفزيونية المغلقة تُستخدم على نطاق واسع في الأماكن العامة ، حيث يُقيّم فايف وبانيستر هذه التقنية ويناقشان فعاليتها بالرجوع إلى دراسة أُجريت في وسط غلاسكو . ويناقشان مقاومة تركيبها ، بالإضافة إلى مدى تمثيلها لنظام بانورامي حديث.

(3) غراهام، ستيفن. "مساحات محاكاة المراقبة : تقنيات جديدة، تمثيلات رقمية، وجغرافيات مادية"، مجلة البيئة والتخطيط، المجلد 16 (1998): 483-504.

يُبيّن هذا البحث استخدام مختلف التقنيات المُستخدمة في شبكات المراقبة . ويُركّز على الطريقة التي تُوفّر بها أنظمة المراقبة الإلكترونية المختلفة ، بما في ذلك تلك التي تُعنى بمكافحة الجريمة ، البيانات والصور لإنتاج محاكاة إلكترونية للمدينة . ويطرح البحث تساؤلات حول الرقابة الاجتماعية والإقصاء المكاني لبعض الفئات بناءً على المعلومات الإلكترونية.

(4) كوسكيلا، هيل. "النظرة بلا عيون": المراقبة بالفيديو والطبيعة المتغيرة للمساحة الحضرية" التقدم في الجغرافيا البشرية 24 (2000): 243-265

تستند هذه الورقة البحثية إلى دراسات سابقة حول كاميرات المراقبة المغلقة ، وتجادل بأن المراقبة بالفيديو قادرة على تغيير شكل المساحة . وفي معرض بحثه فيما إذا كان هذا الإجراء يجعل المساحة أكثر أمانًا ، يرى المؤلف أنه يساهم في إنتاج المساحة الحضرية من خلال تعديل التجارب العاطفية.

(5) ماراكامي وود، ديفيد، "المخاطرة/الخوف/المراقبة". في كتاب "مقدمة في الجغرافيا البشرية"، الطبعة الثالثة. تحرير: ب. كلوك، ب. كرانج، م. جودوين، 838 .851لندن: روتليدج، 2014

هذا فصل تمهيدي مثير للتفكير يربط بين الخوف والمخاطرة وأشكال المراقبة الناشئة على نطاقات مكانية متنوعة . ويناقش الفصل الجريمة والإرهاب، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية المترتبة على تبني تقنيات المراقبة .

(5) ميدلتون، جيني وريتشارد يارووود. "مسيحيون، هنا؟ مواجهة قساوسة الشوارع في فضاءات ما بعد العلمانية في اقتصاد الليل في المملكة المتحدة" دراسات حضرية 52) 2015 (:(501-516

تناقش هذه الورقة شكلاً جديدًا من أشكال المراقبة : دوريات المتطوعين المسيحيين في الفضاءات الليلية . ورغم اهتمامها الواضح بتوفير الرعاية الاجتماعية لمن يقضون الليل في الخارج ، إلا أنها تتساءل عما إذا كان هذا شكلاً من أشكال الرقابة الأخلاقية.

(6) نيومان، أوسكار. مساحة قابلة للدفاع؛ منع الجريمة من خلال التصميم الحضري. نيويورك: ماكميلان، 1973

ترتكز هذه الدراسة الكلاسيكية على الإسكان العام في نيويورك . وتدعو إلى استخدام تصميم المباني للمساعدة في تطوير "مساحة قابلة للدفاع" ، والتي تُشير إلى أشكال طبيعية من المراقبة التي من شأنها أن تسمح للسكان بالحفاظ على أنفسهم وعلى بعضهم البعض.

(7) باش، تيل. "مناطق الشرطة المشفرة: تحقيقات "برمجيات التحري"" المنطقة 45 (2013)، 314-320

يكشف هذا البحث كيف تستخدم الشرطة بيانات استخدام الهواتف المحمولة لتحديد وعزل مجموعات المتظاهرين ، والتي يمكن بدورها احتجازها في الأماكن العامة باستخدام أساليب "الحصار" .

الجريمة والجغرافيا المتطرفة

في عام ١٩٧٥، نشر ريتشارد بيت (١٩٧٥) بحثًا قويًا دافع فيه عن أهمية وجهات النظر المتطرفة في الجغرافيا . استخدم الجريمة كمثال لقضيته ، مجادلًا بأنها تعبير سطحي عن مشاكل أعمق في المجتمع ، وأن "الدراسة التي تبدأ وتستمر وتنتهي عند السطح لا يمكن أن تتناول السبب" (ص ٢٧٧) . وأشار إلى أن الجغرافيين اهتموا بشكل رئيسي بجرائم "الطبقة الدنيا" وجرائم الشوارع ، بدلًا من جرائم ذوي الياقات البيضاء ، بما في ذلك جرائم الهيمنة الاقتصادية ، وجرائم الحكومة ، وجرائم السيطرة . يقترح بيت أن يركز الجغرافيون اهتمامهم على سبب الجريمة ، وهو القمع السياسي ، بدلاً من محاولة السيطرة عليه من خلال التحليل الإحصائي .

في ذلك الوقت ، لاقى بحثه انتقادات . يجادل ليبو ولايتنر (2011) بأن هذه الحجة دفعت تحليل الجريمة المكاني بعيدًا عن الجغرافيا نحو مجالات تخصصية أخرى (ينظر قسمي "نظرة عامة" و"رسم خرائط الجريمة") . مع ذلك ، يشير آخرون إلى أن دعوة بيت نادرًا ما لقيت استحسانًا من جغرافيي الجريمة . يتفق لومان (1986) على أن دراسته ظلت إلى حد كبير إيجابية ، ويشير إلى استخدام نظرية التصنيف لفهم الجريمة بشكل أفضل . من الممكن تتبع تقليد راديكالي في جغرافية الجريمة : من المؤكد أن العديد من النصوص التي

نوقشت في قسم "الجريمة والإقصاء" تسعى إلى فهم كيفية سعي نظام العدالة الجنائية إلى تجريم وإقصاء فئات معينة من الناس ، وفي الوقت نفسه ، دعم النخب القوية وإعادة هيكلة الرأسمالية الليبرالية الجديدة .

ركز آخرون أيضًا على جرائم المقاومة ، بما في ذلك العصيان المدني والتعدي على ممتلكات الغير وخرق القانون لتحقيق أهداف سياسية . ومع ذلك ، في الوقت نفسه ، مال الجغرافيون إلى التركيز على "جرائم الشوارع" بدلاً من جرائم الهيمنة والقمع . كما مال إلى التركيز جغرافيا على عالم الأقليات ، مع قلة الأبحاث التي تُجرى حول الجريمة والشرطة في البلدان النامية . في ضوء الأحداث الأخيرة في الاقتصاد العالمي ، هناك مجال للجغرافيين لتحليل الجرائم المالية من خلال استخدام منظور اقتصادي سياسي ومناظير راديكالية أخرى.

(1) هاول، فيليب. "الجريمة وحل المدينة : أدب الجريمة، والمعرفة الحضرية، والجغرافيا الجذرية" أنتيبود 30 (1998): 357-378

يجادل هاول بأن أدب الجريمة له قيمة في تقديم نقد جذري للجريمة الحضرية . وتُستخدم قصص جون هارفي للتأكيد على أن أدب الشرطة يقدم مناهج نقدية وواقعية وتأملية لفهم المدينة ومشاكلها.

(2) هربرت، ستيف. "إعادة النظر في "معركة سياتل": أو سبع وجهات نظر حول دولة تقسيم المناطق الاحتجاجية" الجغرافيا السياسية 26 (2007): 601-619

يحلل هربرت احتجاجات عام 1999 ضد منظمة التجارة العالمية وأساليبها في حفظ الأمن . ويتناول إدخال "مناطق حظر الاحتجاج" ويدرس آثارها على الدولة من خلال السيطرة على المعارضة بهذه الطريقة.

(3) ماكلواين، كاثي. "الجغرافيا والتنمية: العنف والجريمة كقضايا تنموية" التقدم في الجغرافيا البشرية 23 (1999)، 453-463

تُحلل هذه الورقة البحثية بشكل نقدي معنى العنف. وتُوضح كيف صنّفه الجغرافيون ، مُقدمةً بذلك رؤىً جذرية وهيكلية حول أوجه عدم المساواة المجتمعية والسياسية في بلدان الجنوب العالمي.

(4) دون ميتشل ولين ستيهيلي. "السماح بالاحتجاج: تحليل الجغرافيا الدقيقة للمعارضة في أمريكا"، المجلة الدولية للبحوث الحضرية والإقليمية، المجلد 29 (2005): 796-813

تبحث هذه الورقة البحثية في عملية الموازنة بين المعارضة المسموح بها والسيطرة السياسية التي تحدث في الاحتجاجات العامة . وتُقيّم مختلف التدابير البيروقراطية المُستخدمة لتشكيل المعارضة العامة والسيطرة عليها ، مُستنتجةً أن الجغرافيا مهمة لفهم كيفية رسم هذه الخرائط في الفضاء العام .

(5) لومان، جون "قضايا مفاهيمية في جغرافية الجريمة - نحو جغرافية للسيطرة الاجتماعية"، حوليات جمعية الجغرافيين الأمريكيين، 76 (1986): 81-94.

تجادل هذه الورقة البحثية بأن الجغرافيين قد فصلوا الجريمة عن السيطرة عليها. واستنادًا إلى نظرية التصنيف ، يجادل بأن انتهاك القانون هو استجابة لأشكال السيطرة الاجتماعية. وبهذه الطريقة، يزعم أن الانحراف يُطبّق محاولات للسيطرة عليه.

(6) بيت، ريتشارد "جغرافية الجريمة - نقد سياسي"، الجغرافي المحترف، 27 (1975): 277-280.

تدعو هذه الورقة البحثية إلى دراسة جذرية للجريمة ، تدفع الجغرافيين إلى الابتعاد عن رسم خرائط أنماط الجريمة (ينظر مقدمة هذا القسم).

(7) ساماراً، توني، "تطوير الشرطة: التجديد الحضري كاستراتيجية أمنية نيوليبرالية"، دراسات حضرية 47 (2010): 197-214

تركز هذه الورقة البحثية على الجريمة في بلدات كيب تاون ، وتجادل بأن الجريمة تُصنَّف كتهديد أمني نظرًا لما تُشكله من خطر على النمو القائم على السوق . وتبحث الورقة في تطوير الشرطة بهدف احتواء هذا التهديد ، وكيف يؤثر على ملايين السكان الفقراء ، مُقوِّضًا بذلك الأهداف التنموية المُستخدمة لتبرير توسعها.

(8) تاينر، جيمس، وجوشوا إنوود، جوشوا "العنف كنوع من التملّك : الجغرافيا، والماركسية، والجدلية"، التقدم في الجغرافيا البشرية 38 (2014)، 771-784

تستند هذه الورقة البحثية إلى التقليد الراديكالي في الجغرافيا للقول بأن العنف ناتج اجتماعيًا وسياسيًا.

الجريمة والسلطة والإقصاء

"الجريمة" مفهوم ثقافي ، وما يُعرّف بأنه إجرامي يتغير وفقًا للظروف التاريخية والسياسية على المستويين المحلي والوطني . ونتيجةً لذلك ، غالبًا ما يكون الحد الفاصل بين ما يُعد سلوكًا "مشروعًا" و"إجراميًا" في مختلف المجالات غير واضح ، ومثار جدل ، وقابلًا لإعادة التعريف . تميل الجريمة وضبطها إلى عكس الهيمنة السياسية والاجتماعية . وقد استُخدمت الجريمة وضبطها بشكل متزايد لإقصاء مجموعات من الناس من فئات معينة . المساحات (يونغ 1999). ومن الواضح أن أطروحة ويلسون وكيلينغ (1982) "النافذة المكسورة" قد استُخدمت للترويج لسياسة عدم التسامح مطلقًا في ضبط الأمن ، الهادفة إلى إقصاء "غير المرغوب فيهم" من مراكز المدن على أساس سلوك يُعد إجراميًا أو معاديًا للمجتمع أو ببساطة غير ملائم. وقد انتقد الجغرافيون بشدة هذا العمل وافتراضاته ، حيث درسوا كيفية استخدام أساليب الإقصاء لتطهير المساحات الحضرية ومراقبة الأماكن العامة كما لو كانت خاصة . وقد عد هذا شكلًا من أشكال الانتقام المُصمم لاستعادة مساحات معينة في المدينة من الفقراء باسم الاستثمار النيوليبرالي والتحديث (سميث 2002).

(1) أتكينسون، رولاند. "تدجين بالكابتشينو أم انتقام من الحيز الحضري؟ التحكم والتمكين في إدارة المساحات العامة" دراسات حضرية 40 (2003): 1829-1843

استُخدمت دراسة حالة في وسط اسكتلندا لفحص سياسات الإدارة الحضرية "الانتقامية" وطرح تساؤلات حولها . وتشير الدراسة إلى أنه في حين أن هذه السياسات تؤدي إلى تهجير السكان بدلاً من حل المشكلات الاجتماعية ، فإنها تتساءل أيضاً عما إذا كانت درجة من الإقصاء ثمناً ضرورياً للسياسات التي تسعى إلى تأمين المساحات العامة والحفاظ على جودة حياة أفضل.

(2) هربرت، ستيف. "جغرافيات الإقصاء المعاصرة 1: عبور طريق الانزلاق" التقدم في الجغرافيا البشرية 32 (2008): 659-666

هذه أول مقالة من ثلاث مقالات مراجعة نُشرت حول جغرافيات الإقصاء . في هذه الورقة ، ركز هربرت على العمليات التي تُؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي ، وعلى وجه الخصوص ، كيفية تنظيمه ومراقبته ، غالبًا بطرق تُعزز "الآخرية" والفصل المكاني لمن لا يتوافقون مع الرؤى المهيمنة للفضاء.

(3) هربرت، ستيف وإليزابيث براون. "مفاهيم الفضاء والجريمة في المدينة النيوليبرالية العقابية"، أنتيبود 38 (2006): 755-777

تُقدم هذه الورقة نقدًا هامًا لأطروحة "النوافذ المكسورة" والوقاية من الجريمة الظرفية ، مُجادلةً بأنها تُساهم في الانقسام الاجتماعي والمكاني من خلال فهم مُبسط للغاية للفضاء الحضري . بدلًا من ذلك ، يُنظر إلى هذه المقاربات على أنها تعكس المشروع الاجتماعي والسياسي لليبرالية الجديدة وما يُنتجه من عدم مساواة.

(4) هالفاكري، كيث. "في غير مكانهم في الريف : الرحالة و"الريف الرعوي" "المقابل 28 (1996)

يقدم هذا المقال رؤى نقدية حول كيفية صياغة التشريعات لتجريم نمط حياة ، وهو في هذه الحالة أنماط الحياة المتنقلة في الريف الإنجليزي . ويوضح أن ما يُعد إجراميًا يعكس علاقات القوة والمُثُل العليا المهيمنة للفضاء الريفي.

(5) ميتشل، دون. "إبادة الفضاء بالقانون: جذور وتداعيات قوانين مكافحة التشرد في الولايات المتحدة" المقابل 29 (1997): 303-&

تبحث هذه الورقة البحثية الكلاسيكية في كيفية مساهمة تغيير التشريعات في تجريم التشرد في الأماكن العامة . ويوضح ميتشل أن لهذه الأشكال من التجريم آثارًا عميقة على المواطنة ، والحق في التشرد ، والحق في الوصول إلى الأماكن العامة.

(6) سميث، نيل "عولمة جديدة ، تحضر جديد: التحديث كاستراتيجية حضرية عالمية"، أنتيبود 34 (2002): 427-450

هذه ورقة بحثية بالغة الأهمية تُحلل نزعة الانتقام النيوليبرالية . وتوفر سياقًا مهمًا لفهم العديد من سياسات الشرطة والأمن الإقصائية التي يتبعها مديرو المدن.

(7) ستيوارت، فورست. من "إدارة الحشود" إلى "إدارة التعافي" : ضبط التشرد في المناطق الحضرية الهامشية، دراسات حضرية (2013): 1909 1925

يلفت ستيوارت الانتباه إلى أشكال الشرطة التي تسعى إلى العمل مع الأشخاص المهمشين بهدف إجبارهم / تشجيعهم على استخدام برامج إعادة التأهيل وخدمات الدعم . ويقدم هذا البحث تناقضًا مهمًا مع الدراسات التي ركزت على أشكال الشرطة الإقصائية ، مذكرًا إياها باتساع نطاق أساليب الشرطة . مع ذلك، يؤكد على الطبيعة التأديبية لهذه التدخلات.

(8) ويلسون، جيمس وجورج كيلينغ. "النوافذ المكسورة : الشرطة وسلامة الأحياء" ، مجلة أتلانتيك كوارترلي (1982): 29-38

مقال مؤثر ومثير للجدل يفترض أن الاضطراب الجسدي يساهم في الجريمة . أدى ذلك إلى تطوير سياسة شرطة لا تتسامح مطلقًا مع من يُعد مصدرًا للخوف ، بما في ذلك "غير المرغوب فيهم" ، ومنهم المدمنون ، والمراهقون المشاغبون ، والبغايا ، والمتسكعون ، والمختلون عقليًا ، والغرباء.

الجريمة والعولمة

درست الجغرافيا الجريمة على المستوى المحلي بشكل رئيسي ، إلا أن هناك وعيًا متزايدًا بأن بعض الجرائم ، مثل الاتجار بالبشر ، والتهريب ، والإرهاب ، والجرائم البيئية ، والجرائم المنظمة ، عالمية في طبيعتها وتأثيرها . ربما كان الجغرافيون بطيئين بعض الشيء في التعامل مع هذه القضايا ، حيث ساهم علم الجريمة في تقديم المزيد من الرؤى حول هذه الجرائم .(Aas 2013) ومع ذلك ، بدأت مجموعة أدبية ناشئة في دراسة طبيعة هذه الجرائم وجغرافيتها . ويدعو هول (2013) إلى إيلاء اهتمام أكبر للمكانية ، والتنظيم ، وتدفق ، وتنظيم الجرائم العالمية . درس باين (2009) كيفية ارتباط الخوف من الجريمة العالمية بالمجالات المحلية.

(1) آس، كاتيا. العولمة والجريمة. لندن: سيج، 2013

يقدم هذا البحث نظرة عامة على نطاق وحجم الجرائم العالمية والعابرة للحدود الوطنية . ويربط بين الجرائم على المستويات المحلية والوطنية والدولية ، بما في ذلك الإرهاب والجرائم الإلكترونية والاتجار بالبشر . كما يدرس خطابات الجريمة التي تركز على "المهاجر المنحرف".

(2) هول، تيم. "الجغرافيا الاقتصادية والجريمة المنظمة: مراجعة نقدية" Geoforum 41 (2010): 841-845

تربط هذه الورقة البحثية بين الجغرافيا الاقتصادية والجريمة المنظمة ، مجادلةً بأن الأخيرة تُسهم إسهامًا كبيرًا ، وإن كان متميزًا مكانيًا ، في اقتصادات العديد من الأماكن .

(3) هول، تيم. "جغرافيات الجريمة غير المشروعة : العولمة والجريمة المنظمة" Progress in Human Geography 37 (2013): 366-385

تقدم ورقة بحثية أخرى حجة مقنعة لدراسة الجريمة على المستوى العالمي ، مستخدمةً الجريمة المنظمة كمثال لتوضيح ذلك . تُلفت هول الانتباه إلى الأهمية الخفية للجريمة المنظمة ، وتُحدد صلاتها بالدراسات الأوسع نطاقًا حول جغرافيات الجريمة.

(4) باين، راشيل. "الخوف المُعولم؟ نحو جيوسياسية عاطفية" التقدم في الجغرافيا البشرية 33 (2009): 466-486

تُوسّع هذه الورقة البحثية نطاق البحث حول الخوف . تستخدم باين النظريات النسوية لدراسة كيفية تجلّي المخاوف العالمية في الحياة اليومية والأماكن . وتتساءل عن كيفية صياغة الخوف وفقًا للسرديات الجيوسياسية العالمية ، وكيف يُمكن التوسط في هذه السرديات على المستوى المحلي.

(5) باين، راشيل. "الإرهاب اليومي: ربط العنف المنزلي بالإرهاب العالمي" التقدم في الجغرافيا البشرية 38 (2014): 531-550

تجادل باين بأن العنف المنزلي هو شكل من أشكال الإرهاب ، وبالتالي ، له أوجه تشابه مع أشكال الإرهاب العالمية . وتؤكد أن كليهما يسعى إلى فرض السيطرة السياسية من خلال الخوف . وتُوسّع الورقة البحثية نطاق هذه الحجة ، ومن ثم تُلفت الانتباه إلى الطبيعة متعددة الأبعاد للجريمة.

(6) باين، راشيل وسوزان سميث. الخوف: الجغرافيا السياسية النقدية والحياة اليومية. فارنهام: آشجيت، 2008

تبحث هذه المجموعة المُحرَّرة في كيفية استغلال المخاوف المُعولمة لأغراض سياسية . يشمل الكتاب ، على سبيل المثال لا الحصر، الخوف من الجرائم العالمية وتأثيرها على أشخاص وأماكن مُحددة . وتتمثل الحجة الرئيسية للكتاب في أن الخوف يرتبط بالتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مستويات مُختلفة.

(7) بينا، سو وستيوارت كيربي. "جسر فوق النهر، الجريمة: التنقل وضبط الجريمة المُنظَّمة"، التنقلات 8 (2013): 487-505

يناقش بينا وكيركبي ضبط الجريمة المُعولمة ، ويُجادلان بوجود تفاوت بين تنقل الجريمة المُنظَّمة وتنقل أجهزة إنفاذ القانون . ويخلص الكتاب إلى أن الهياكل المؤسسية تُشكِّل وتُحدِّد فرص التنقل ، وهو أمر بالغ الأهمية في الحد من أجهزة الشرطة.